الفِقْه السِّيَاسِي الشِّيعِيّ

مِن اعْتِزَالِ الفقِيه لِلسُّلطَة إلى القَبْضِ عَلَيْهَا

Bundesamt für
Auswärtige Angelegenheiten

أمم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الفِقه السِّياسي الشِّيعيّ

مِن اعتِزالِ الفقيه لِلسُّلطة إلى القَبضِ عَليها

بحث: **محمد منذر**

تحرير: **سوسن أبوظهر**

تنسيق أبحاث: **محمود حمادي**

مراجعة وتوثيق: **عباس هدلا**

إشراف عام: **مونيكا بورغمان، علي منصور**

Bundesamt für
Auswärtige Angelegenheiten

German Federal Foreign Office

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

A Cross Section of a History
The Shia Community in Lebanon

تواريخُ مُتَقاطعَة
حِصّة الشيعة منها فِي لبنان

مـن بـاب حفـظ الذاكـرة اللبنانيـة، باشـرت أمـم للتوثيـق والأبحـاث، من بـاب فهـم الواقـع اللبناني بحالاتـه وشـجونه الآنيـة، الإبحـار فـي تاريـخ أمواجـه المتمثلـة بطوائفه، وقـراءة سـردية كل طائفة، مـن تأسيسـها إلـى مسـيرتها فـي التاريـخ الزمنـي اللبنانـي، والتمعـن فـي إنجازاتهـا وإخفاقاتهـا، رؤيتهـا، جغرافيتهـا، ديموغرافيتهـا، أيديولوجيتهـا، وتاريـخ وقائعهـا، مـن خـلال مـا تيسـر مـن مصـادر مفتوحـة، تُظهـر وجهَهـا بمختلـف تعابيـره بطريقـة متجـردة بعيدة عـن الغلـو أو التفخيم.

لعـل الدخـول فـي هـذه السـرديات يسـاهم فـي معرفـة وقائـع الأمـور ويعطـي فكـرة عـن الدوافع التـي أودَت فيمـا أودت إلـى الواقـع الحالـي، ومـن خـلال مـا سـينتج مـن هـذا المشـروع، يمكـن التعمـق بالرؤيـا التـي يمكـن السـير بهـا لبنـاء مسـتقبل جديـد لهـذا الوطـن، مبنـي علـى التعلـم والاتعـاظ مـن تجـارب الماضـي لبنـاء المسـتقبل المشـرق، ومعالجـة الواقـع الحالـي بكوارثـه ومآسـيه...

سـيرًا علـى خطـى مشـاريع أخـرى تجمـع بيـن همـوم «الماضـي» وإلحاحـات «الحاضـر»، يسـعى مشـروع «تواريـخُ مُتَقاطِعَـة - حِصّـة الشـيعة منهـا فـي لبنـان»، الـذي تنفـذه أمـم إلـى التوقـف عنـد مسـألة «تاريـخ الطوائـف» بوصفهـا شـأنًا يحكـم علـى علاقـات اللبنانييـن بعضهـم ببعـض مقـدار مـا يحكـم علـى مـا بينهـم وبيـن «آخريـن».

بيروت، ٢٠٢٣
هاتف: ٥٥٣٦٠٤ ١ ٩٦١ +
صندوق بريد: ٢٥ ـ ٥ الغبيري، بيروت ـ لبنان
www.umam-dr.org | www.memoryatwork.org

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

Bundesamt für Auswärtige Angelegenheiten
German Federal Foreign Office

إن الآراءَ الواردَةَ في هذه الكِتاب الّذي كان إنْجازُه ونَشْرُه بِدَعْمٍ مِنْ «وِزارَةِ الخارِجيَّة الألمانيَّة» تُعَبِّرُ، حَصْرًا، عَنْ وُجْهَةِ نَظَرِ صاحِبِها، وعَلَيْهِ فهي لا تُلْزِمُ، بأيِّ شَكْلٍ مِنَ الأشْكالِ «وِزارَةِ الخارِجيَّة الألمانيَّة»، ولا تَعْكِسُ، بالضَّرورةِ، مُقارَبَتَها المُؤَسَّساتيَّةَ مِنَ المَوْضوع.

فهرس

مقدمة ٧

مدخل: الفِقه السّياسي لغة واصطلاحًا ١٣

الفصل الأول: الفِقه السّياسي الشيعي من بداية الغيبة الكبرى حتى بدايات القرن التاسع عشر

تمهيد ١٩

١) الفِقه السّياسي الأوّلي والسّلطة: أبو الفتح الكراجكي ١٩

٢) التوسّع في النيابة العامة للفقيه: محمد بن مكي الجزيني (الشهيد الأوّل) ٢٣

٣) نائب الإمام في السّلطة: المحقق الكركي ٢٥

الفصل الثاني: الفِقه السّياسي الشيعي من بدايات القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن العشرين

تمهيد ٣٣

١) ولاية الفقيه: المرحلة التأسيسيَّة ٣٤

٢) المشروطة: تقييد الفقهاء سلطة الحاكم الزمني والتشريع لسلطة مدنيَّة ٣٧

٣) انعكاس نظريات الفِقه السّياسي عند الفقهاء اللبنانيين ٤٣

الفصل الثالث: الفِقه السّياسي الشيعي في القرن العشرين

تمهيد ٥٥

١) قبْض الفقيه على السلطة: الخميني وولاية الفقيه المطلقة ٥٧

أ- الانتقال بالنظريَّة إلى الدولة ٥٧

ب- انعكاس ولاية الفقيه المطلقة: حالة حزب الله ٦٣

٢) ولاية الأمة على نفسها: محمد مهدي شمس الدين ٦٥

٣) إسلاميَّة الدولة من إسلاميَّة قوانينها حصرًا: محمد جواد مغنيَّة ٧٠

٤) أصالة حفظ النظام ومصالح الأمة: محمد حسين فضل الله ٧١

خاتمة ٧٩

مصادر البحث ومراجعه ٨٥

مصادر الصُّوَر ومراجعها ٩٣

مقدمة

تركـتْ غيبـةُ الإمـامِ المهـديّ الكبـرى والتـي بـدأت فـي القـرنِ العاشـرِ الميـلادي فراغًـا كبيـرًا عنـد الشّـيعةِ الاثـني عشـريَّة. فالغيبـةُ الكبـرى والمسـتمرة إلـى اليوم، بحسـب العقيدة الشّـيعيَّة الاثـني عشـريَّة، تختلفُ عـن سـابقتِها الصّغـرى التـي دامـت ٦٩ سـنة وكان للإمـامِ خلالهـا نـوابٌ[I] (أبواب/سـفراء) خاصّـون، يتواصـلُ عـوامُّ الشّـيعة معـه مـن خلالِهـم.[١]

فمـع الغيبـةِ الكبـرى، والتـي بـدأت مـع وفـاة النائـب الخـاصّ الرابـع، لـم يعـد للشّـيعة تواصـل مـع إمامهـم، سـواء مباشـرة أو عبـر نـواب خاصّيـن، بـل باتـت أمورهـم بيَـد الفقهـاء[II] الذيـن تولـوا القيـام

(I) وهم على التوالي الزمني، عثمان بن سعيد العمري (٨٧٤-٨٧٩)، محمد بن عثمان بن سعيد العمري (٨٧٩-٩١٨)، الحسين بن روح النوبختي (٩١٨-٩٣٩)، علي بن محمد السمري (٩٣٩ حتى نهاية الغيبة الصغرى عام ٩٤٢ التي أعلن فيها السمري بداية الغيبة الكبرى وانقطاع الاتصال بالإمام، ونهاية النيابة الخاصة). هؤلاء الذين استقر الرأي العقائدي الشيعي على صحة نيابتهم، وقد رفض عديدين آخرين أعلنوا نيابتهم. انظر/ي: محمد بن الحسن الطوسي، **الغيبة**، مؤسسة المعارف الإسلاميَّة، قم، ط١، ١٤١١ هـ الطوسي، ص ٣٧٤-٤١٧.

(II) الفقيه هو رجل الدين الذي يستخرج الحكم الشرعي من مصادره المقررة. انظر/ي: روح الله شريعتي، قواعد الفقه السّياسي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضاريَّة، بيروت، ط١، ٢٠١٧، ص ١٦. يختلف الأصوليون عن الأخباريين بتحديد هذه المصادر المقررة ففي حين تتألف هذه المصادر عند الأصوليين من: القرآن، السنّة، الإجماع، والعقل، فإن الأخباريين فيكتفون بالقرآن والسنّة ويرفضون حجيَّة الإجماع والعقل، انظر/ي: أحمد عبد الرحيم، الصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الاثني عشري، تكوين للدراسات والأبحاث، ط٢، ٢٠١٥، ص ٩٢، ٩٩.

بتنظيمها،[٢] هؤلاء الفقهاء الذين باتوا يُعرفون لاحقًا بالنواب العامّين.

بالنسبة للشيعة الاثني عشريَّة، فالإمامَ المعصوم هو صاحبُ السّلطةِ الشّرعيّ، وهو صاحبُ الولايَةِ في الدّين والدنيا خلفًا للنبي محمّد وبتعيين منه،[٣] كما أنَّ إمامته «تُمثّل مشروع الدولة الدينيَّة بأغراضها التنظيميَّة».[٤] وانطلاقًا من ذلك، فإنَّ غيابَ الإمام الثاني عشر الطويلَ دون وجودِ نوابٍ خاصِّين وسطاء فتحَ البابَ أمامَ الفقهاء لمعضلةِ التّعاطي مع السُّلطةِ البديلةِ التي كانت تُعتبرُ بنظرهم غصبيَّةً[I] «منذ انصرافها عن أصحابها الشرعيين (أئمة أهل البيت)»،[٥] وهذا الغياب أطلقَ جدلاً كبيرًا في هذا الخصوصِ، وفي ما يترتّبُ عليه مما يُعتبرُ في المقامِ الأوّلِ من اختصاصِ الإمامِ الغائب. كلُّ ذلكَ أثمرَ معَ الوقتِ تطوّرًا نوعيًّا في نظريَّةِ الفِقهِ السّياسيّ شيعيًّا، انطلاقًا من النّصوصِ والاجتهاداتِ فيها، ومن الواقعِ وتغيّراتِه، والذي بات يفرضُ نفسه على الفقهاءِ ونظريّاتِهم. فكانت النظريات والرؤى العديدة من هؤلاء الفقهاء، والتي تنوّعت بين طرفي النقيض، الانكفاء عن السلطة عند طرف أو استيعابها عند طرف آخر، وما بينهما من النظريات الأخرى المتَنوّعة. وقد كان للفقهاءِ الشّيعةِ اللبنانيّين وفي مختلف المراحل دورٌ كبيرٌ في هذا التطور والتنوّع، فكان منهم من أنتج في هذا المجال نظريات خاصة، كما عكس آخرون نظريات غيرهم. نتيجة ما ذُكر من هذا التطور ذي الصبغة الفقهيَّة ـ العقائديَّة ودور الفقهاء اللبنانيين فيه، ونتيجة العلاقة الرابطة بين الفِقه والسّياسة،

(I) يعتبر الشيعة الاثنا عشريون أنَّ أئمتهم الاثني عشر هم الأئمة/ الحكام/ الخلفاء الشرعيون بتنصيص إلهي وعبر النبي، لا باختيار الناس. وبالتالي فإنَّهم يعتبرون أنَّ أي سلطة غير سلطة أئمتهم هي سلطة غاصبة لحق الإمام.

وانعكاس كل ذلك على المجتمعات الشيعيَّة عامة واللبنانيَّة خاصة، كانت إشكاليَّة هذا البحث.

أمّا بخصوص إطاره الزمني، فهو يشمل الفترة الزمنيَّة الممتدة من بداية الغيبة الكبرى للإمام المهدي، الإمام الثاني عشر عند الشيعة، وحتى نهاية القرن العشرين. وأمّا الإطار المكاني له، فيشمل الجغرافيا اللبنانيّة التي تواجد فيها الشّيعة. وأمّا ما سيمرّ بخصوص فقهاء تواجدوا خارج لبنان فيعود لتأثير إنتاجهم الفقهيّ السّياسي على الفقهاء اللبنانيّين في فترة انحسر فيها إنتاج الأخيرِين على الجانب الفقهي، ويظهر ذلك في بحثنا هذا في الفصل الثاني حيث اقتصرنا على ذكر النظريّتين اللتين أُنتِجَتا خارج هذه الجغرافيا والانعكاس الفقهي لإحداها على الفقهاء الشيعة في لبنان.

وقد واجهنا خلال البحث الذي نريد تقديمه لأوسع شريحة قارئة ممكنة صعوبات عديدة ذاتيَّة وعَرضيَّة. ذاتيَّة من حيث تخصُّصِيَّة البحث وشموله لمفاهيم ولِلُغةٍ تعبيريَّةٍ تخصصيَّة، وعَرضيَّة تقنيَّة تتعلق بالوضع العام السيّئ في لبنان. فحاولنا حلّ الأولى من خلال عرض توضيحي بلغة مبسطة في نهايته وكذلك من خلال الهوامش والشروحات المرافقة للشرح التفصيلي في سياق العرض، أمّا بالنسبة إلى الصعوبة الثانية ﴿فلا يكلّف الله نفسًا إلا وسعها﴾!

وأمّا المنهج المتّبع في هذه الدراسة، فهو المنهج التاريخي الذي يعتمد دراسة الموضوع ومتابعة كيفيَّة تطوّره وتأثيراته عبر المراحل الزمنيَّة، واعتمادًا على المصادر الأولى والمراجع المتأخّرة المؤلّفة في مختلف مجالات الفِقه وأصوله والعقيدة وتراجم الرجال والتاريخ السّياسي والفِقه السّياسي والحديث والمعاجم اللغويَّة وغيرها.

وقد قسّمنا البحث هنا إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

فبعد التّعريفاتِ اللّغويَّةِ والإصطلاحيَّةِ المرتبطةِ بعنوانِ الفِقهِ السّياسيّ، سنعرضُ في الفصلِ الأول الذي يُغطِّي تطوّرات الفِقه السّياسي الشيعي حتى بداية القرنِ التّاسعَ عشر، والذي تنوّع فيه هذا التطوّر من شرعَنة التعاطي مع السلطة إلى مشاركة الفقيه فيها، لثلاثِ شخصياتٍ لبنانيَّة تعكسُ محطاتٍ مختلفةً ومتطوّرةً في هذا المجالِ، وهذه الشخصيات هي: أبو الفتحِ الكراجكي الطرابلسيّ، ومحمّد بن مكّي الجزيني المعروف بالشهيد الأول، والمحقّق الكركيّ علي بن الحسين بن عبد العالي.

وفي الفصل الثاني الذي يغطي تطوّرات هذا الفِقه من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين فسنعرض لنظريّتين جديدتين أُنتجتا خلال هذه الحقبة من قِبَل فقيهَين غير لبنانيين: ولاية الفقيه المطلقة، والمشروطة. كما سنعرض لانعكاس النظريات الفقهيَّة المنتجة حتى نهاية هذه المرحلة على الواقع الفقهي السّياسي عند الفقهاء الشيعة اللبنانيين.

أمّا الفصل الثالث الذي يغطي تطوّرات هذا الفِقه في القرن العشرين فسنعرض بالتفصيل فيه للنظريات والرؤى التي أنتجها فقهاء لبنانيون إضافة إلى ولاية الفقيه التي أُنتجت خارج الحدود اللبنانيَّة كونها تركت انعكاسًا هائلًا على الواقع الشيعي العام ما زلنا نعيش آثاره إلى الآن.

ومن نافل القول إنَّ هذا البحث يطال تاريخ وتطوّر الفِقه السّياسي بمعنى الأحكام الدينيَّة المستنبطَة من أدلّتها الشرعيَّة والمرتبطة بتدبير شؤون المجتمع والعلاقة مع السلطة، وليس تاريخ وتطوّر الفكر السّياسي الشيعي بمعناه الأشمل الذي قد يشمل طيفًا واسعًا من النظريات البعيدة غير المؤسَّسة على الفِقه.

الهوامش

(١) جعفر السبحاني، **أضواء على عقائد الشيعة الإماميَّة وتاريخهم**، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط١، ١٤٢١ هـ ص ٢٢٣.

(٢) جعفر السبحاني، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٣) جعفر السبحاني، **بحوث في الملل والنحل**، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٣ هـ ص ٩.

(٤) فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة (الفكر السّياسي الشيعي ـ تطوّر الفقه السّياسي الشيعي)**، دار الكنوز الأدبيَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٤٥.

(٥) فؤاد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٤٧.

خاتمة

في الختام، لقد تناولنا في هذا البحث تاريخ الفِقه السّياسي والنظريات المختلفة فيه انطلاقًا من بداية الغيبة الكبرى للإمام المهدي بحسب العقيدة الشيعيَّة الاثني عشريَّة حتى نهاية القرن العشرين. كما تضمَّن البحث أدوار الفقهاء اللبنانيين الشيعة في هذا المجال، وانعكاس ذلك على الواقع الشيعي عمومًا والشيعي اللبناني خصوصًا.

بالنسبة إلى المرحلة الأولى التي عَرضها الفصل الأول فقد عكَسَ الكراجكي صورةَ الفِقهِ السّياسي الأوّلي في التّعاطي مع السُّلطةِ، ذلك الفِقه الذي كان قد نضج على يد أساتذته العراقيين (المفيد، الشريف المرتضى، الطوسي). وكان هذا الفِقه السّياسي الأوّلي يقابلُ التّوجّهَ الأخباري المتوقِّف في هذا الشأن والمنتظِر لظهور الإمام الغائب.[1] فقد تبنّى الكراجكي قول أساتذته بضرورة وجود السلطة ـ التي يعتبرها غير شرعيَّة وغاصبة لحق الإمام الغائب ـ من أجل تسيير مصالح الناس، وبشرعيَّة التقرّب منها لدرء المفاسد وجلب المنافع لهم، لكن دون إعطائها الشرعيَّة كسلطة. أي أنَّ التشريع لديه كان للتعاطي مع السلطة كضرورة، وليس لشرعنتها.

وبخصوص الشهيد الأول، وهو الذي كان بعيدًا عن موقع السلطة، فقد توسّع في عنوان نيابة الفقيه العامّة للإمام الغائب في غيبته. وكان ذلك من خلال نيابته عنه في صلاة الجمعة ومن خلال التصرّف بحصته من الخُمس، الأمر الذي عكَسَ تبنّي الشهيد الأول لولاية سياسيَّة مرتبطة بالإمام المهدي الغائب. وأمّا المحقّق الكركيّ، فقد تقلّد هذه النيابة العامة للفقيه عن الإمام الغائب بصفة رسميَّة، فبات شريكًا في السلطة يُدير القسم الشرعي منها مع السلطان الزمني، الأمر الذي أعطى هذه السلطة نوعًا من الشرعنة على خلاف ما مرّ مع الكراجكي.

وفي الفصل الثاني الذي يغطي المرحلة من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، فقد عَرَضنا لنظريّتين جديدتين أُنتجتا في تلك الحقبة من قِبَل فقهاء غير لبنانيين في الفِقه السّياسي: ولاية الفقيه المطلقة والمشروطة.

فولاية الفقيه المطلقة وسّعت من مجال النيابة العامة للفقيه في عصر الغيبة إلى درجة جعلت للفقيه الولاية في كل ما ثبُت فيه للمعصوم الولاية، إلّا ما أخرجه دليل إجماع أو نص أو غيرهما. وأمّا المشروطة، فقد كانت تبغي الشراكة السّياسيَّة مع السلطان الزمني من خلال وجود الفقهاء في السلطة التشريعيَّة ومن خلال الفصل بين السلطات.

وعَرَضنا في هذا الفصل أيضًا لانعكاسات النظريات المختلفة في الفِقه السّياسي الشيعي عند الفقهاء اللبنانيين، بما فيها نظريَّة المشروطة، لكن من دون التعرّض لنظريَّة ولاية الفقيه المطلَقة والتي لم يُكتب لها الانتشار وقتها حتى في معقلها.

وأمّا الفصل الثالث، فقد غطى المرحلة الزمنيَّة خلال كامل القرن

العشـرين. فعرضنـا النظريـات العديـدة المنتَجة فيـه، مع التركيز والإسـهاب بخصـوص النظريـات والـرؤى التـي أنتجهـا فقهـاء لبنانيـون كمحمـد مهدي شـمس الديـن ومحمـد جـواد مغنيَّـة، ومحمـد حسـين فضـل اللـه، إضافـة إلـى نظريَّـة ولايـة الفقيـه بحلّتهـا الخمينيَّـة الجديـدة كونهـا تركـت آثارهـا وانعكاسـاتها فـي الواقـع الشـيعي اللبنانـي. فقـد تمكنـت ولايـة الفقيـه، التـي أقامـت دولـة إسـلاميَّة خـارج لبنـان، مـن القبـض علـى السـلطة، ومثّلـت النتيجـة القصـوى لتسَـيُّس الفقيـه الشـيعي.[٢]

إنَّ مقاربتَـي شـمس الديـن ومغنيَّـة تعبّـران عـن نظريَّـة واحـدة: الحكومـة الإسـلاميَّة المنتخَبـة، أو ولايـة الأمّـة علـى نفسـها انطلاقًـا مـن أصالـة الأمّـة. أمّـا مقاربـة فضـل اللـه، وانطلاقًـا مـن أصالـة حفـظ النظـام واختيـار الأمّـة عنـده، فلـم تحـدّد صيغـة حُكـم خاصـة، بـل كان يـرى أنَّ المهـم أنْ تُحاكي هـذه الصيغـة روحيَّـة الإسـلام وتعمـل علـى حفـظ النظـام.

إنَّ النظريـات المتعـدّدة فـي الفِقـه السّياسـي الشـيعي تقودنـا إلـى التركيـز علـى الـدور الكبيـر لتغيّـر الواقـع الزمانـي والمكانـي وتأثيراتـه علـى عقـل الفقيـه، وعلـى تأويلاتـه للنصـوص، وتحليلاتـه واسـتنتاجه فـي هـذا الخصـوص. وبالتالـي فـإنَّ المجـال يبقـى مفتوحًـا مـع مـرور الزمـان لظهـور نظريـات جديـدة.

كمـا أنَّ الأدوار التـي لعبهـا الفقهـاء اللبنانيـون الشـيعة فـي تطويـر هـذا الفِقـه السّياسـي تشـير إلـى الإمكانـات الكبيـرة الموجـودة بيـن الجماعـة الشـيعيَّة اللبنانيَّـة فـي هـذا الخصـوص، فـي عكـس طبيعـي لموقعيّتهـا ولإمكاناتهـا ضمـن الفضـاء الشـيعي العـام.

وفـي النهايـة نأمـل أنْ يكـون هـذا البحـث قـد اسـتطاع أنْ يزيـد قطْـرَة فـي بحـر المعرفـة الإنسـانيَّة عمومـا، والفِقـه السّياسـي الشـيعي خصوصًـا، فيكـون منطلقًـا لأبحـاث جديـدة قادمـة.

الهوامش

(١) أحمد عبد الرحيم، **الصراع بين الأخباريين والأصوليين دخل المذهب الشيعي الاثني عشري**، ص ١٢٩.

(٢) فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة (الفكر السّياسي الشيعي ـ تطوّر الفِقه السّياسي الشيعي)**، ص ٥.